الباب الثامن

قانـــون البـــنوك

الفلسفة العامة:

تقوم الأجهزة المصرفية فى النظام الاقتصادى الوسطى بدور أساسى فى توجيه الاستثمار وتحقيق التنمية المتوازنة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى.

كما تتكامل الأجهزة المصرفية فى أداء أعمالها على أساس من التقسيم الوظيفى لهذه الأعمال.

فبنك الدولة يتولى إصدار النقود وإدارة احتياطى الدولة وهو يرعى المحافظة على استقرار القيمة الشرائية للنقود فى الداخل والقيمة التبادلية للنقود فى الصرف مع العملات الأجنبية.

ولا يقوم بنك الدولة بالتجارة المباشرة أو الاستثمار المباشر وإنما يقوم بذلك من خلال توجيه الودائع الاستثمارية نحو القطاعات المطلوب تشجيعها وفقا للسياسة الاقتصادية وتخطيط الإنتاج.

أما البنوك التجارية فإنها أوعية الادخار العام وفيها تتحول الأموال المتفرقة والموزعة فى عهدة الأفراد إلى أموال منتجة، وتحقق نظرة الاقتصاد الوسطى للنقود من ناحية واجب عدم الاكتناز معياراً مناسباً لإيداع النقود لدى البنوك بما يرفع المخالفة ويزيل مفهوم الاكتناز عن المال.

وحيث أن التجارة هى المستقر لكل المنتجات سواء كانت صناعية أم زراعية فإن البنوك التجارية تستأثر بتمويل الجزء الأكبر من النشاط وذلك عن طريق إتباع أسلوب المشاركة بدلاً من الإقراض بالفائدة.

وعندما لا تكون هناك فائدة مدفوعة لرأس المال المشارك فى التجارة فإن أسعار البيع يمكن أن تكون منخفضة بنسبة انخفاض التكلفة من الأساس.

ومن المعلوم أن انخفاض الأسعار يؤدى إلى زيادة البيع وبالتالى زيادة مقدار الربح وما ينوب رأس المال منه.

أما البنوك المتخصصة فإنها تتولى التمويل للمشاريع القطاعية من غير القطاع التجارى. وبما أن هذه المشاريع بطبيعتها تحتاج إلى مدة أطول أجلاً فإن تحقيق الدعم يكون من خلال اعتبار البنوك التجارية أنها الملجأ الأخير للبنوك المتخصصة لتحقيق خط الوقاية الأول.

ويكون للدولة أن تتدخل بصفة فريق ثالث لضمان عدم خسارة رأس المال المستثمر فى القطاعات التى يحتاج إليها المجتمع كالإنتاج الزراعى والصناعى المرغوب لتحقيق الرفاه الاجتماعى.

وتكون البنوك هى الغطاء لتداول أدوات الاستثمار سواء كانت مكفولة من الدولة أم كانت صادرة من غير ضمان.

أما بالنسبة للبنوك الأجنبية فإنها تقوم بعملها شريطة عدم الخروج عن قواعد النظام العام من حيث وجوب عدم استعمال أسلوب القرض بالفائدة حيث تطبق فى ذلك نفس المنهج الذى تسير عليه البنوك الوطنية.

أما بالنسبة لمشكلة خلق النقود الناتجة عن طبيعة العمل المصرفى بالنسبة للائتمان الممنوح وكل ما يؤدى إليه التمويل على حساب الإنتاج المستقبلى من زيادة عددية فى كمية النقود المتداولة فى المجتمع فإن علاج ذلك فى النظام الاقتصادى الوسطى يكون بطريق تخصيص الجزء المعادل للنقود الائتمانية لتمويل المشاريع الاجتماعية ذات النفع العام مثل إنشاء مراكز الإنتاج التدريبى للطلاب من مختلف المستويات ومشاريع الأسر المنتجة وبخاصة فى الأرياف وما شابه ذلك من نشاطات.

وتتقاضى البنوك فى هذه الأحوال حصة من الربح مقابل الإدارة ويعود الباقى على المشاركين فى إدارة هذا الإنتاج المنظم لصالح الجماعة.

❁ ❁ ❁